# مجزرة القدس والردّ الجماهيري

ممّا لا شك فيه ان الحدث البارز، خلال الفترة الاخيرة، تمثّل بالمجزرة التي ارتكبها افراد الشرطة الاسرائيلية وحرس الحدود ضد المتظاهرين الفلسطينيين في باحة المسجد الاقصى، في مدينة القدس، في الثامن من تشرين الاول ( اكتوبر )، ممّا أدّى الى استشهاد ٢١ مواطناً. وقد حملت هذه الحادثة أوسع وأخطر المعاني؛ اذ جاءت لتعيد الانظار العربية، والعالمية، الى الصراع على أرض فلسطين، ولتهدّد تماسك الائتلاف الغربي ـ العربي المتجمّع في الخليج ضد العراق. امّا على الصعيد المحلي، فقد عكست المجزرة، وعواقبها، حقائق عدة، وساهمت فيها، أيضاً، انتهاء مرحلة التقاط الانفاس التي مرّت بها جماهير الارض المحتلة منذ آب (اغسطس) الفائت، وعودة نمط المواجهات الجماهيرية الحاشدة والصدامية، وانهيار سياسة فك الاشتباك الجزئي التي كان ينتهجها وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس. هذا، وتمثّل الدليل المباشر على زوال التوازن الميداني السابق بتعزّز طابع «الصدام الاهلي»، حيث ضعفت الضوابط وتكاثرت الهجمات الفردية العشوائية المتبادلة بين الفلسطينيين وبين المستوطنين المسلّحين والعسكريين الاسرائيليين.

## انهيار سياسة ارنس

على الرغم من الاهمية الداهمة لمجزرة القدس، فان الحادثة التي أحيت ظاهرة المصادمات الجماهيرية وأصابت سياسة ارنس بضربة جسيمة كانت المجابهة التي وقعت بين حشود المواطنين وجنود الاحتلال في مخيم البريج، في قطاع غزة، في ٢٠ أيلول ( سبتمبر ). فقد دخل احد الجنود الاسرائيليين بسيارة جيب الى احد أزقة المخيم، في اثناء «سوق الخميس» الحاشد؛ وحين سعى الى الخروج بسرعة، صدم طفلين واصابهما بجروح بليغة، ممّا أثار غضب المواطنين، فتمّ قذف السيارة بالحجارة وحرقها مع الجندي، الذي قضى نحبه (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٢ ـ ٢٣/٩/١٩٩٠؛ **والحياة**، ٢٢/٩/١٩٩٠). ويذكر ان بندقية الجندي، وهو الاسرائيلي الخمسون الذي يُقتل خلال الانتفاضة، استولى عليها المواطنون أيضاً. وفي أعقاب هذه الحادثة، فرض جيش الاحتلال حظراً للتجوّل على البريج، استمر لأكثر من عشرة أيام، قام الجنود، خلالها، بالبحث عن قاتلي الجندي وعن بندقيته، فيما تمّ اعلان مجمل قطاع غزة منطقة عسكرية مغلقة، وتمّ القبض على مئات الشبان الفلسطينيين (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢٨/٩/١٩٩٠).

غير ان الردّ الاسرائيلي الاعنف جاء خلال الايام التالية؛ اذ قام الجيش الاسرائيلي بسلسلة من عمليات هدم المتاجر والمنازل داخل مخيم البريج. فبعد التأجيل لمدة ٢٤ ساعة، رفضت فيها المحكمة العليا التماساً فلسطينياً، تقدّمت جرّافات الجيش وهدمت ١٥ متجراً، وألحقت بها ١٨ منزلاً في اليوم التالي (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٦/٩/١٩٩٠). هذا، وأغلق الجنود ستة منازل اضافية، وأعلنت مصادر رسمية اسرائيلية عن نيّة السلطات هدم مئة منزل آخر في المخيم، وذلك بحجة فتح طريق في داخله، لتحسين ظروف الامن (**الحياة**، ٢٩ و٣٠/٩/١٩٩٠ و٤/١٠/١٩٩٠). وفي الوقت عينه، طالب وزير الزراعة الاسرائيلي، رفائيل ايتان، بهدم المباني كافة التي تقع ضمن دائرة يبلغ قطرها مئة متر حول مكان الحادث، وشجّع على طرد جميع الشبان بين سن الثامنة عشرة والخامسة والثلاثين الى خارج الوطن (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢٨/٩/١٩٩٠). وكان الوزير ارنس قرر طرد الفاعلين المباشرين، في ٢٤ أيلول ( سبتمبر )، بينما بلغ مجموع المعتقلين الفلسطينيين ٥٠٠ (**الحياة**، ٢٥/٩/١٩٩٠).

تجدّدت المجابهة الجماهيرية في ٣٠ أيلول